https://doi.org/10.25130/tjaes.16.52.3.8

تأثير المساعدات الأجنبية على الفقر في لبنان للفترة (1990-2018)

م.م. عدنان جاسم عبد
كلية العلوم المالية والإدارية
جامعة الإمام جعفر الصادق/كركوك
adnan.jassim@sadiq.edu.com

المستخلص:

هدف هذا البحث الى دراسة طبيعة العلاقة ما بين تدفق المساعدات الاجنبية و الفقر في لبنان خلال الفترة (1990- 2018) واستخدم البحث اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك واعتمد البحث على نموذج الانحدار الذاتي (Victoria Auto Regressive: VAR) والتحليل الديناميكي عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية، توصل البحث الى ان هناك اثر ايجابي للمساعدات الاجنبية في خفض الفقر في لبنان خلال فترة البحث ولكن هذا الاثر لا يدوم لفترة طويلة وقد يعود هذا الى ضعف المؤسسات العامة وانتشار الفساد المالي وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ان مكافحة الفساد المالي في لبنان والاصلاح المؤسسي يعد شرطا ضروريا في تعظيم منافع المساعدات الاجنبية بالنسبة للفقراء خاصة ولاقتصاد البلد بصورة عامة .

الكلمات المفتاحية: المساعدات الخارجية، الفقر في لبنان، متجه الانحدار الذاتي.

The Impact of Foreign Aid on Poverty in Lebanon from (1990-2018)

Assist. Lecturer: Adnan Jassim Abd
Faculty of Finance and Administrative Sciences
Imam Jaafar AL-Sadiq University/Kirkuk

Abstract:

The aim of this research is to study the nature of the relationship between the flow of foreign aid and poverty in Lebanon during the period (1990 - 2018). The research has used the unit root and common integration test. The research is based on the Victoria Auto Regressive (VAR) and dynamic analysis model by analyzing the components of variance and a function Immediate response ,The research concluded that there is a positive effect of foreign assistance in reducing poverty in Lebanon during the research period, but this effect does not last for a long time and this may be due to the weakness of public institutions and the spread of financial corruption and political and security instability ,The fight against financial corruption in Lebanon and institutional reform is a necessary condition for maximizing the benefits of foreign aid to the poor in particular and to the country's economy in general.

Keywords: Foreign aid, poverty in Lebanon, Victoria Auto Regressive.

المقدمة

شهد لبنان حرباً أهلية دامت أكثر من (15) عاماً من (1975) إلى (1990). أدت مدة وشدة الحرب إلى دمار هائل رؤوس الاموال المادية والبشرية والاجتماعية. وبلغت الخسائر المادية والبشرية -قُدرت بنحو (24) مليار دولار أمريكي في عام (1986) من الانتاج المفقود وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (67%) وفي (131000) حالة وفاة بسبب الحرب

وهجرة (500000) نسمة معظمهم من العمال ذوي المهارات العالية، وهذا يشير إلى التحديات الضخمة التي تمت مواجهتها في فترة ما بعد الحرب مباشرة لإعادة الإعمار الاقتصادي ومعالجة الفقر الناجم عن الحرب والتدهور الاقتصادي. وفي هذا الصدد اعتبرت المساعدات الخارجية عنصرا هاما في عملية إعادة الإعمار بعد الحرب وتضمنت برامج إعادة الإعمار الوطنية المنفذة في فترة ما بعد عام (1992) مكونا كبيرا من المساعدات الخارجية والقروض التي اعتبرت ضرورية لتوفير الموارد للبرامج الطموحة ومع ذلك، أثبتت تحديات إعادة الإعمار في لبنان أنها كانت هائلة ، وامتدت هذه الاحتياجات المتضاربة في كثير من الأحيان لإعادة الإعمار والإدارة المالية والاستقرار المالي لم تتحقق الوعود المبكرة بكميات هائلة من المساعدات الخارجية ، خاصة من مصادر عربية بعد توقيع اتفاقيات الطائف للسلام في المملكة العربية السعودية عام (1989).

وبالتالي قررت الحكومة اللبنانية في عام (1992) اتباع نهج ذي شقين لإعادة الإعمار: استخدام الأموال الأجنبية لمشاريع إعادة الإعمار الفورية والاعتماد على التمويل الداخلي لتمويل العجز وتثبيت أسعار الصرف. كان المصدر الرئيسي للتمويل الداخلي في لبنان هو النظام المصرفي التجاري المتطور تقليديا كان القطاع المصرفي التجاري، أقوى قطاع في الاقتصاد قبل الحرب عندما كان لبنان يعتبر مركزًا ماليًا إقليميًا رئيسًا كان النظام المصرفي في فترة ما بعد الحرب قادرًا لجذب تدفقات رأس المال من مصادر أجنبية ومن مجموعة كبيرة من المهاجرين اللبنانيين الذين زودت حوالاتهم المالية البلد عادة بنصيب كبير من احتياجاته من العملات الأجنبية. ساعد نهج الاقتصاد المفتوح في مرحلة ما بعد الحرب لبنان على تسوية صعوباته المالية الناشئة عن نقص المدخرات الوطنية والمساعدات الخارجية الكافية.

إن تعقيد التجربة اللبنانية في الاعتماد على المساعدات الخارجية في إعادة الإعمار والتنمية وتحقيق التوازن المالي والاستقرار المالي -إلى جانب آليات التمويل الداخلي- يجعل من دراسة حالة لبنان مهمة للتعرف على للعلاقة بين المساعدات الخارجية وأولويات التنمية بعد الحرب لاسيما انهاء حالة الفقر التي كانت الظاهرة الاكثر انتشارا بعد الحرب.

ان كثير من العلماء وصناع القرار يطرحون السؤال. "هل يمكن للمساعدات ان تعمل على انهاء حالة الفقر؟ لقد أدت الإجابة على هذا السؤال الذي يبدو سهلاً إلى تصنيف دور المساعدات الخارجية الى ثلاثة توجهات متميزة، يتألف المعسكر الأول من مؤيدي المساعدات الخارجية الذين يجادلون بأن المساعدة المستهدفة يمكن المساهمة في القضاء على الفقر في البلدان النامية على الجانب الآخر هناك منتقدو المساعدة مثل الذين يتمسكون بأن المساعدات غير فعالة. ويجادلون بان المساعدات "تديم دورة" الفقر وتعرقل النمو الاقتصادي المستدام. بين هاتين المجموعتين هم أولئك الذين يعتقدون أن المساعدة يمكن أن تكون فعالة في ظل ظروف معينة وهذا يمثل مشكلة البحث.

هدف البحث الى كشف أثر المساعدات الاجنبية في التخفيف من الفقر في لبنان خلال الفترة ما بعد الحرب الاهلية.

وتنص فرضية البحث الى ان لبنان بعد الحرب الاهلية كان بحاجة ماسة للمساعدات وتعويض ما دمرته الحرب ومعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية التي خلفتها سنوات الحرب من الفقر والبطالة

وكان منهج البحث المستخدم يقوم على التحليل الوصفي في عرض الادبيات الاقتصادية التي ناقشت العلاقة ما بين المساعدات الاجنبية والفقر والدراسات التي تناولت الموضوع كما تم استخدام

المنهج التحليلي في عرض واقع تدفق المساعدات الاجنبية وواقع الفقر في لبنان واستخدام التحليل القياسي تقدير أثر المساعدات الاجنبية في الفقر في لبنان خلال فترة البحث.

شمل البحث ثلاث اقسام تضمن القسم الاول عرض الادبيات السابقة حول أثر المساعدات الاجنبية في الفقر، اما القسم الثاني فقد عرض تطور تدفق المساعدات الاجنبية في لبنان وايضا واقع الفقر، والقسم الثالث عرض الجانب التجريبي لقياس أثر المساعدات الاجنبية في الفقر في لبنان خلال الفترة (1990-2018).

1. **فعالية المساعدات الاجنبية في خفض الفقر (مراجعة الادبيات):** يشير المنظرون السابقون (روزنشتاين، رودان، 1943؛ نورسكي، 1953؛ لويس، 1954) إلى أن المساعدات الخارجية توفر رأس المال اللازم لدفع البلدان النامية إلى النمو الاقتصادي الذاتي. وقيل إن البلدان الفقيرة بحاجة إلى "دفعة كبيرة" لتحرير نفسها من قيود فخ المستوى المنخفض وبالتالي فإن المساعدات الخارجية " تقفز بالنمو الاقتصادي، وتبدأ دورة فاضلة حيث يولد الاستثمار الدخل وبالتالي يزيد العائد الاقتصادي لمزيد من الاستثمار". واستناداً إلى هذا الافتراض القائل بأن المساعدة تقلل الفقر من خلال النمو الاقتصادي، فإن العديد من نماذج تخصيص الفقر تم تطويرها تماشيا مع النظريات التي كتبها هارود (1939؛ 1948)، دومار (1946)، ونموذج الفجوتين لتشينري وبرونو (1966). والدراسات التجريبية الرائدة بواسطة (Burnside, 2000) (Dollar, 2004)، (ساكس، 2005)، (راجان و سوبرامانيان، 2008)، (كليمنس، راديليت، بهافاني، وبزي 2011) وجدت أدلة على أن زيادة المساعدات الخارجية بشكل عام كان لها تأثير إيجابي على الاستثمار والنمو، ومع ذلك تفاوت حجم التأثير عبر مختلف البلدان والمناطق ومستوى المساعدة المصروفة وسياسات البلد المتلقي، من بين عوامل أخرى. (Mahembe & M. Odhiambo, 2019, 6)

وفقا لفيني (2003) "غالبا ما ينظر إلى النمو على أنه المحرك الأساسي للحد من الفقر. ولذلك، فإن الاستنتاجات المتعلقة بتأثير المساعدات على الفقر تُستمد عادة من تأثير المساعدة على النمو". يؤكد كراي (2005) أن الحد من الفقر المستدام مستحيل بدون نمو مستدام، والافتراض الرئيس هنا هو أنه إذا كان للمعونة تأثير إيجابي على النمو وإذا كان النمو يقلل الفقر، فإن المساعدة ستسهم في الحد من الفقر وسيعتمد مدى تأثير المساعدة على الفقر على مرونة نمو الفقر، ونتيجة لذلك استخدم كولير ودولار (2002) مرونة الدخل الموحدة للفقر لحساب ما أطلقوا عليه "تخصيص المساعدة الأمثل". ومع ذلك، فإن دراسات لاحقة من قبل هانمر وناشولد (2000) وموسلي وآخرون (2004)، اظهرت أن مرونة النمو الجزئي للحد من الفقر يمكن أن تكون بحوالي (0.34) و (0.48) على التوالي بشكل عام، وتختلف مرونة الدخل للفقر وفقًا لتوزيع الدخل في البلد المتلقي (مستوى التفاوت) والتغير في مستوى التفاوت والدخل الفردي وتقلب النمو (أو مرونة الدخل للفقر). وافترضت دراسات سابقة أجراها كولير والدولار (2001؛ 2002) أن مرونة الدخل الشامل للفقر هي اثنان؛ وكانوا واضحين في افتراضهم بأن قناة نمو المعونة والفقر هي الطريق الوحيد الذي تسببه المساعدة للحد من الفقر.

ولقد جادل (Guillaumont & Wagner, 2014) أنه من المتوقع أن تساعد المساعدات على مستوى الاقتصاد الكلي على استقرار النمو الاقتصادي للبلد المتلقي الافتراض الرئيسي هو أن النمو لا سيما في البلدان النامية متقلب بسبب الصدمات الخارجية، مثل عدم استقرار الصادرات.

وعلى الرغم من اتهام المساعدة بانها تسبب عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ و (pro-cyclist) يؤكد غيومونت وفاجنر على أن المساعدة لها تأثير مزعزع للاستقرار في الاقتصاد الكلي. واكتشف (Guillaumont, Korachais, 2008) كذلك أن عدم استقرار الدخل يؤثر على الفقر من خلال النمو، ويؤثر أيضًا في الفقر من خلال زيادة عدم المساواة في الدخل.(Mahembe & M. Odhiambo, 2017, 119-120)

ووفقًا لبورغينيون وليبزيغر (2006)، فإن أحد الآراء الشائعة هو أن المساعدة لها تأثير إيجابي على النمو، ولكن فقط إذا أظهرت البلدان المتلقية خصائص معينة مثل سياسات واصلاحات جيدة والبيئات المؤسسية الجيدة والاستقرار السياسي والاقتصادي.

ويزعم لوسون (2016) أن برامج المساعدة الخارجية، في بعض الحالات المحددة، قد اعتبرت غير ناجحة بشكل واضح، أو حتى تضر بالحكومات المتلقية المستهدفة، ويجادل منتقدو المساعدة بشدة في أن المساعدات الخارجية غالبًا ما يتم تحويلها أو تخصيصها بشكل خاطئ من قبل المستفيدين من المساعدة.

يُشار غالبًا إلى سنوات طويلة من المساعدة للفساد في البلدان النامية حيث لا يتم عمل الكثير لمعالجة القضايا الاقتصادية الأساسية وتحسين حياة عدد كبير من السكان الفقراء، ولكن في الوقت نفسه يثري القادة في البلدان النامية أنفسهم من عائدات المساعدة الخارجية.

وقد يُحكم على المساعدات الخارجية بأنها لا تزال ناجحة في بعض النواحي، حيث يتم تحسين اوضاع الكثير من الشرائح الأفقر في البلدان المستفيدة وقد يساعد على التخفيف من حدة الفقر وتضييق الفوارق في الدخل في حقبة ما بعد الاستعمار، كما يُنظر إلى المساعدات الخارجية على أنها وسيلة للدول الغنية والمتقدمة لتعزيز جودة ظروف المعيشة في الدول الفقيرة الأقل نموًا والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق المساواة في توزيع الدخل.

واستكشفت بعض الأدبيات التجريبية العلاقة بين المساعدات الخارجية والحد من الفقر، وتوصلت الى نتائج مختلطة على سبيل المثال، درس (Olofin, 2013) تأثير المساعدات الخارجية على (8) دول في غرب إفريقيا، وتشير النتائج إلى أن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي كبير في الحد من الفقر في غرب إفريقيا. وركز (ناكامورا وماكفرسون، 2005) في دراستهم على أفريقيا/جنوب الصحراء الكبرى، واستخدمت الدراسة بيانات المقطع العرضي والبيانات الطولية (panel data) في فحص العلاقة بين المساعدات الخارجية والحد من الفقر باستخدام العديد من مؤشرات الفقر، وتشير النتائج إلى أنه في حين أن الدخل الفردي الحقيقي له تأثير إيجابي كبير على الحد من الفقر، فان المساعدة ليس لها تأثير كبير على الحد من الفقر في أفريقيا/جنوب الصحراء الكبرى. (Ugwuanyi, et al., 2017, 112-113)

واستخدم (باتيلو وبولاك وروي، 2007) تقدير الانحدار بناءً على متغير التفاعل (IAV) في فحص فعالية المساعدات الخارجية على النمو والحد من الفقر. واستندت معايير قاعدة القرار إلى أهمية المعامل لـ (IAV). وأظهرت النتائج أن معامل (IAV) ذو دلالة إحصائية وهو مؤشر على أن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي على المتغير التابع. (Pattillo et al., 2007, 12)

2. تدفق المساعدات الاجنبية وواقع الفقر في لبنان:

2-1. المساعدات الاجنبية للبنان ما بعد الحرب: منذ نهاية الحرب الأهلية في العام 1990، شهدت لبنان سلسلة من الصدمات السياسية والمالية والأمنية التي أعاقت تنميته ونموه الاقتصادي. ولقد

دعم المجتمع الدولي لبنان في مناسبات متعددة في السنوات الأخيرة وقدم الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف المبادرات التي تسعى إلى إدارة الآثار السلبية لهذه الصدمات على البلد. وتعتبر لبنان من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى منذ العام 1997، وهو تصنيف يحدد بعض الشروط المتعلقة بالمساعدات للصناديق التي يتم التعهد بها وتوزيعها.

انطلقت حقبة جديدة من المساعدات الخارجية في لبنان وبدأت بسلسلة من مؤتمرات المانحين الدولية التي تلت الحرب الأهلية 1975-1990، مثل باريس (2) وباريس (3). واعتمدت الحكومة اللبنانية على المساعدات الخارجية لدعم إعادة الإعمار والتنمية وتحسين الاستقرار المالي بعد الحرب. نتيجة لهذه العملية التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى مشاورات قوية أو شفافية قوية، كانت المساعدات الخارجية التي تم تخصيصها للبنان عرضة للنقد والشك من أولئك الذين يشعرون أنه لم يتم منحهم الفرصة للمشاركة، وكذلك من أولئك الذين يقصدون للاستفادة من الدعم.(LCPS[(1)] & OXFAM, 2018, 4)

ومن المفارقات إلى حد ما أن لبنان لا يزال حتى وبعد انتهاء الأعمال القتالية الرسمية بحاجة إلى مساعدة أجنبية على نطاق واسع (حتى أكثر من ذي قبل)، وهذه فترة طويلة بالنظر إلى أن دورة حياة المساعدات الخارجية في فترة ما بعد الحرب وبرامج إعادة الإعمار هي في غضون بضع سنوات على الرغم من أن لبنان تجاوز مرحلة إعادة الإعمار، إلا أن هذه الحاجة المزمنة للمساعدات الخارجية المستمرة كانت نتيجة فشل السياسات الاقتصادية التي نفذت في المرحلة المباشرة من مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب، وتشهد هذه التطورات على حقيقة أن لبنان فشل في جهوده لإعادة الإعمار بعد الحرب في تطوير "نظام قائم على الاكتفاء الذاتي"، وهو شرط أساسي لنجاح إعادة الإعمار بعد الحرب.

وفي هذا الصدد مرت المساعدات الخارجية للبنان ما بعد الحرب بخصائص مميزة وبمرحلتين، يمكن وصف المرحلة الأولى والتي استمرت من عام 1992 إلى عام 1997 بأنها "المرحلة الكلاسيكية" عندما تم توجيه الأموال لتوفير الموارد لمشاريع إعادة الإعمار المتصورة في مختلف برامج إعادة الإعمار بعد الحرب. وتهدف المساعدات الخارجية إلى تمويل إعادة بناء البنية التحتية الضخمة في مجالات الكهرباء والمياه وشبكات الهاتف والطرق. وتم توجيه معظم هذه المساعدات الخارجية من خلال مجلس التنمية والتعمير، وهو الوكالة الحكومية التي تأسست عام 1981 في خضم الحرب الأهلية، ومع ذلك تم تمويل جزء صغير من احتياجات إعادة الإعمار من خلال المنح الأجنبية مقارنة بالقروض الأجنبية، على الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد في لبنان ما بعد الحرب كانت عالية مقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في الدول منخفضة الدخل بعد انتهاء الصراع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وشهدت المرحلة الثانية التي تمتد من عام 1997 حتى الوقت الحاضر، تحولًا نوعيًا في استخدام المساعدات الخارجية من متطلبات إعادة الإعمار نحو احتياجات الاستقرار المالي وتوازن ميزان المدفوعات. وتضاءلت المساعدات الخارجية الموجهة نحو إعادة الإعمار من ميزانية عام 1997 وما بعدها، في حين زادت المساعدات الخارجية في شكل ودائع احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي ومنح العملات الأجنبية والقروض الميسرة، وبشكل كبير كان أحد أنواع

[(1)] The Lebanese Center for policy studies.

المساعدات الخارجية يهدف إلى دعم ميزان المدفوعات اللبناني واحتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي من خلال الودائع المباشرة لدى البنك المركزي. وكان هذا النوع من المساعدات متقطعًا ومتناثرًا، ولكنه جاء في أوقات حاسمة عندما تعرضت العملة اللبنانية التي استقرت في فترة ما بعد الحرب لضغوط شديدة ناتجة عن التطورات الاقتصاد والسياسة. وجاءت المساعدات الخارجية بشكل رئيس من دول المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية. وتم تدوين هذا التحول في الغرض من المساعدات الخارجية مع مؤتمر أصدقاء لبنان الذي عقد في واشنطن عام 1997 واستمر مع اجتماعات باريس (2) التي عقدت في أواخر عام 2002. وقد مكنت المرحلة الجديدة من المساعدات الخارجية الحكومة من تحقيق عدة أهداف منها: أولاً. تمكن البنك المركزي من التدخل في سوق الصرف الأجنبي للدفاع عن العملة نظراً لتدفق رأس المال الأجنبي، ثانياً. تمكن لبنان من الحفاظ على فوائض ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، ثالثاً. أدت تدفقات رأس المال إلى انخفاض أسعار الفائدة على أدوات الدين العام، وأخيراً وفرت السيولة و"الثقة" اللازمة للحكومة مواصلة اقتراض الأموال من البنوك التجارية المحلية والمصادر الأجنبية. (Dibeh, 2007, 3-4)

ويمكن عرض مسار التطور في تدفق المساعدات الاجنبية للبنان من خلال الشكل البياني (1).

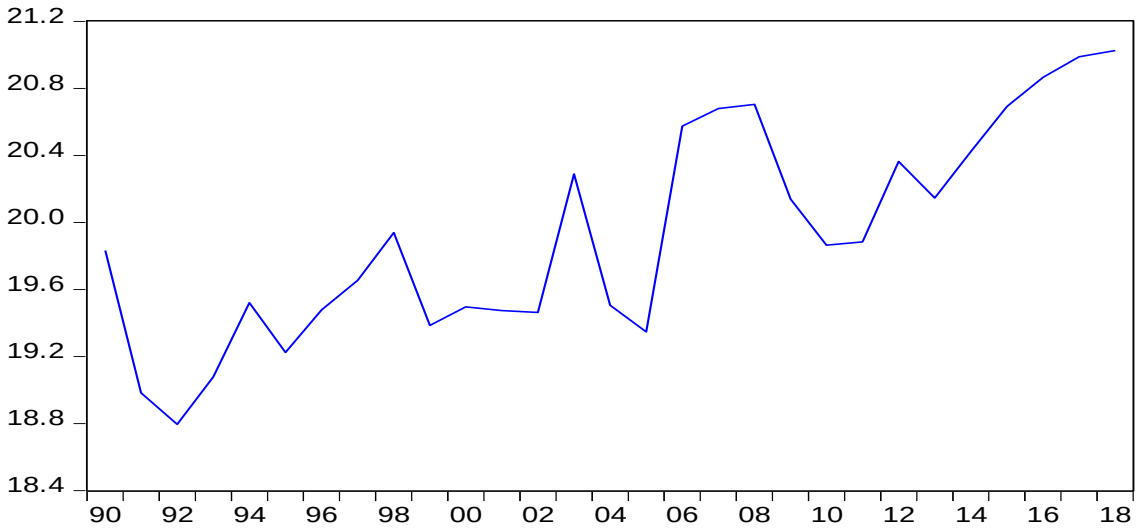

الشكل (1): تطور المساعدات الاجنبية للبنان للفترة (1990-2018)

المصدر: الشكل من اعداد الباحث استنادا الى بيانات الملحق (6).

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان اتجاه المساعدات هو دائما في تصاعد على الرغم من كون بعض السنوات شهدت تراجعا في تدفقها، والان تدفق المساعدات هو بصورة متصاعدة عموما مما يعني بانها لاتزال تشكل مصدرا مهما لتمويل الموازنة العامة في لبنان على الرغم من السنوات الطويلة بعد انقضاء الحرب.

2-2. واقع الفقر في لبنان: منذ نهاية الحرب الاهلية نما الاقتصاد اللبناني بوتيرة معتدلة لكنه تعرض لصدمات متكررة كما في الشكل (1)، ويقدر معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي 4.4% في المتوسط في الفترة من 1993الى 2014، لكن التقلب حول ذلك المتوسط كان كبيرا اذ بلغ 3.2% (الانحراف المعياري 1)، ويمكن ملاحظة ست فترات منفصلة للنمو خلال حقبة ما بعد الحرب الاهلية هي:

أ. انتعاش ما بعد الحرب وطفرة اعادة الاعمار (1991-1995): بلغ معدل النمو في المتوسط (12.9%) بين عامي 1991 و1995وذلك بفضل الاستثمارات العامة الكبيرة التي استهدفت اعادة اعمار مرافق البنية التحتية للبلاد ووسط بيروت ويرجع ايضا الى الاستهلاك العام الكبير.

ب.الشواغل المتصلة بالدين العام اثرت على النمو (1996-2000): إذ تراجعت وتيرة النمو بدرجة ملموسة بين عامي 1996 و2000 لتصل في المتوسط الى 2.4% بسبب الصدمات (الصراع مع اسرائيل في نيسان عام 1996) والمخاوف المتزايدة فيما يتعلق بالزيادة السريعة للدين العام الذي تخطى 100% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وانحسر الاستهلاك الخاص والاستثمار وأصبح صافي الصادرات هو المحرك الوحيد للنمو.

ج. نمو الاقتصاد: اذ ان المساعدات الخارجية اسهمت في تحسين مشاعر الثقة (2001-2004) ومع ان عجز المالية العامة زاد زيادة كبيرة ودفع البلاد نحو اعلى نسبة ديون الى اجمالي الناتج المحلي في العالم، فان الثقة تحسنت بفضل مؤتمري باريس (1) وباريس (2) للمانحين الدوليين في عام 2001 و2002 ومع تحسن مستوى الثقة عزز الاستهلاك الخاص النمو وبلغ اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المتوسط 4.1%.

د. الصدمات السياسية الداخلية والخارجية تؤثر في النمو (2005-2006): فأثر اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في شباط 2005 والصراع مع اسرائيل في صيف عام 2006 على الاقتصاد وبلغ معدل نم اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المتوسط 2 و2% فحسب.

ه. التعافي والازدهار الاقتصادي بفضل الباحثين عن ملاذ امن (2007-2010): لقي النمو الاقتصادي دعما من مؤتمر باريس (3) للمانحين الدوليين في كانون الثاني 2007، وبلغ في المتوسط 9.2% وهو متوسط قياسي على الرغم من الحوادث الامنية والازمة المالية العالمية/الكساد العالمي، ويرجع هذا الجانب من انتعاش النمو الاقتصادي الى "اثر التغير في معدل التضخم" بعد ان تضرر الاقتصاد من عامين ضعيفين (2005 و2006)، ونظرا لوضع ملاذ الامن نسبيا في نظر لبنانيي المهجر وفائض السيولة من بلدان الخليج (بفضل اسعار النفط القياسية المرتفعة) تدفقت الودائع على البنوك اللبنانية واذكت طفرة في الاستثمارات العقارية، وفي حين امتدت الازمة المالية العالمية الى معظم البلدان، وجد لبنان نفسه مستفيدا منها، اذ اجتذب جهازه المصرفي المودعين الذين يساورهم القلق على سلامة مؤسساتهم المصرفية في البلدان المتقدمة وكانت ثقة المودعين نتيجة للوائح المتشددة في تنظيم الجهاز المصرفي وما يتمتع به من سيولة وفيرة مع التركيز على الاعمال المصرفية التجارية التقليدية (ولذلك كان يتميز مستوى تعرضه للأصول الشديدة الخطورة مثل الاوراق المالية المضمونة برهون عقارية كانت جوهر الازمة المالية) وكانت القواعد الصارمة للسرية المصرفية في لبنان وهيكل اسعار الفائدة المرتفعة نسبيا عوامل جذب اضافية لبعض المودعين واسهم انتعاش الاستهلاك الخاص ايضا في تعزيز النمو في هذه الفترة الزمنية.

و. اقتصاد منهك تعرض لصدمات سياسية داخلية وخارجية (2011-2014): بعد ان بلغت الطفرة العقارية منتهاها (ووصلت الاسعار الى مستويات مرتفعة للغاية) بدأت تنحسر الاستثمارات، وفي الوقت ذاته تأثر الاستهلاك الشخصي وهو المحرك الرئيس الاخر للنمو في السنوات 2007-2010 بشكل سلبي وبدرجة كبيرة بالفراغ السياسي في اوائل العام 2011، في اعقاب سقوط حكومة الوحدة الوطنية لسعد الحريري ثم نشوب الصراع السوري الذي اثار العديد من القضايا الامنية

وتدفق للاجئين، ومع تراجع الثقة هوى متوسط نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي الى 1.7% خلال السنوات الثلاثة الماضية (البنك الدولي، 2015: 34-35).

ويمكن عرض التطور في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي من خلال الشكل في ادناه:

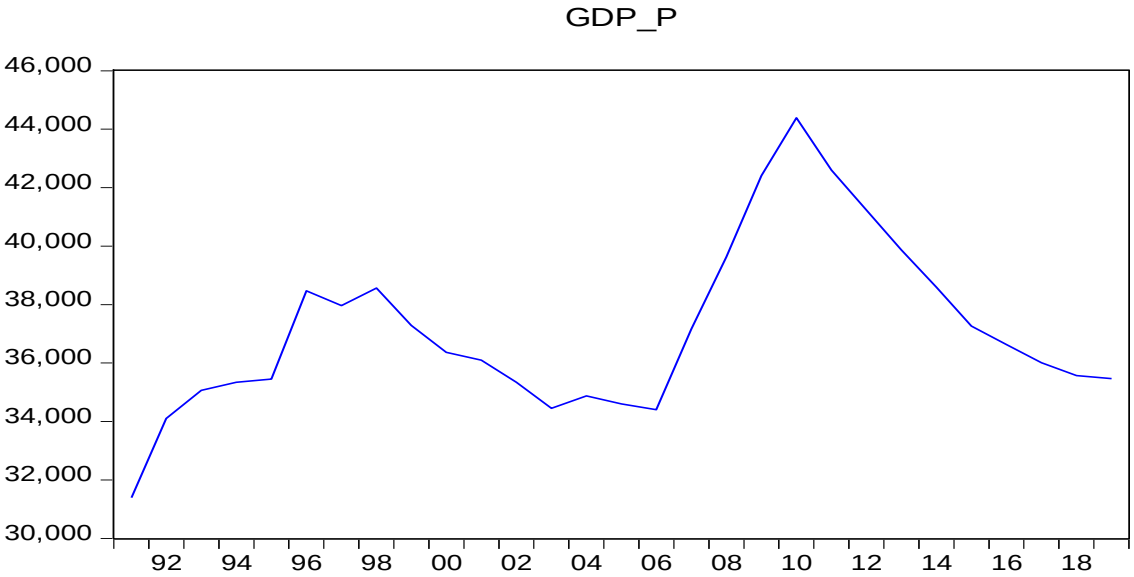

الشكل (2): تطوير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للفترة 1991-2019

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات مسحوبة من موقع البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/

يلخص الشكل (2) لنا مسار التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة باعتباره أحد مؤشرات الفقر والرفاه[2] ونلاحظ بان مسار تطور نصيب الفرد يظهر تقلبات تعكس الواقع الاقتصادي الذي يتأثر بعوامل خارجية وداخلية وهي عبارة عن عدة مراحل مر بها الاقتصاد اللبناني خلال فترة تزيد عن عقدين من الزمان.

3. الجانب العملي:

3-1. اختبار الاستقرارية: تم استخدام اختبار فليبس-بيرون (Phillips-Perron): وكما تظهر النتائج في الملحق (1) بان المتغير التابع (Y) والذي يمثل مؤشر الفقر هو مستقر عند المستوى الاصلي، بينما المتغير المستقل (X) والذي يعبر عن المعونة الاجنبية المقدمة فقد استقر بعد اخذ الفرق الاول له.

3-2. اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن جيسميس (Johansen-Juselius): يهدف التكامل المشترك الى اختبار العلاقة التوازنية في الاجل الطويل ويتطلب اجراء هذا الاختبار ان تكون درجة تكامل المتغيرات تحت الاختبار نفس الرتبة ويظهر الجدول (1) رتب التكامل لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على نتائج اختبار الاستقرارية السابقة.

---

(2) تم استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لتعذر الحصول على بيانات سلسلة زمنية لعدد الفقراء في لبنان، لذا تم استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للرفاه وهو أحد المؤشرات التقليدية الموضوعية على اعتبار ان الكثير من المتغيرات مثل الصحة والتعليم والتغذية لدى الفرد هي دالة في الدخل، وللاطلاع على تطور استخدام مؤشرات الرفاه بضمنها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انظر على سبيل المثال. (Hall & Giovannini, 2011)

الجدول (1): رتب التكامل لمتغيرات الدراسة

المتغير	(Y)	(X)
رتبة التكامل	I(0)	I(1)

المصدر: من اعداد الباحث.

ونظرا لعدم تماثل درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند نفس المستوى كما يعرضها الجدول (1) فانه يتعذر اجراء اختبار تكامل مشترك بينهما على المدى البعيد وفق اسلوب جوهانسن-جيسليس.

3-3. اختبار العلاقة السببية: يستخدم اختبار السببية لجرنجر لاختبار فرضية التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغير معين. وبحسب مفهوم جرنجر Granger يقال ان السلسة الزمنية (X) تسبب السلسلة (Y) إذا كانت القيم السابقة للسلسلة X تتضمن معلومات مفيدة تساعد في التنبؤ المستقبلي بقيم السلسلة Y. (Emerenini & Okezie, 2014, 126)

قبل الشروع بتطبيق اختبار السببية يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة وذلك عن طريق معايير الاختيار المثلى Information Criterion for Model selection.

سيتم استخدام الاختبارات الخاصة بتحديد فترة الابطاء المناسبة لتطبيق اختبار العلاقة السببية وتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وهناك ثلاثة معايير اكثر شهرة في التطبيق وهي:

- معيار (Akiaike Information Criterion).
- معيار هنان-كيونن (Hannan-Quinn information criterion).
- معيار شوارتز (Information Criterion Schwarz).

ونتائج هذه الاختبارات معروضة في الملحق (2) يظهر بان ميعارين قد اشارا الى ان فترة الابطاء المثلى هي ثلاث سنوات على الرغم من كون اختبار SC حدد الفترة الاولى الانه تم اخذ الفترة المحددة من المعايير الاكثر .

وبالتالي سوف يتم اجراء اختبار جرنجر للسببية عند الفجوة الزمنية 3 ويظهر من الملحق (3) نتائج اختبار العلاقة السببية بين مؤشر الفقر (Y) والمعونة الأجنبية (X) خلال فترة الدراسة.

ومن خلال نتائج الملحق (3) يظهر لنا بان متغير الفقر (Y) حسب مفهوم جرانجر لا يساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (X) والذي يعبر عن المعونات الاجنبية اذ ان قيمة (P-Value) اكبر من (5%) وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على ان متغير الفقر (Y) لا يسبب تغيرات في الاعانات الاجنبية (X)، وهذا يعني بان تدفق المعونات الاجنبية الى لبنان لا يتأثر بأوضاع الفقر وهذا يعود الى ان الاعانات هي خارجية، اما النتيجة الاخرى التي يعرضها الملحق (3) لاختبار جرنجر فهي ان متغير تدفق المعونة الاجنبية (X) يسبب تغيرات في الفقر (Y) فقد كانت قيمة (P-value) هي (0.0219) اقل من (5%) وبذلك نرفض فرضية العدم التي تنص على ان المتغير (X) لا يسبب تغيرات في المتغير (Y) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على متغير المعونة الاجنبية يفسر التغيرات التي تحصل في متغير الفقر وهذا يتفق مع فرضية البحث التي تنص بان المعونة الاجنبية تسهم في تخفيف الفقر وتحسين أوضاعهم.

4-3. متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressive): وهو واحد من أبسط أشكال النماذج متعددة المتغيرات ترجع شعبيتها لدوره في تحليل ديناميات النظم الاقتصادية. وهو مناسب

بشكل خاص للتقدير والتنبؤ ويوفر أبسط إطار مستند على نموذج قائم على ربط المؤشرات القائدة بالمتغيرات المتزامنة ولبناء الانحدار على أساس المؤشرات المركبة. (Eklund, 2007, 4)

يعرض الملحق (4) نتائج تحليل متجه الانحدار الذاتي ونلاحظ بان جميع الفترات التي تدرس اثر المعونة الاجنبية في الفقر لم يظهر لها اثر ايجابي باستثناء فترة الابطاء الأولى (1-) X وكان معامل المتغير بإشارة موجبة مما يعني زيادة تدفق المعونة الاجنبية يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك وبالتالي ينخفض الفقر وهذا التأثير الايجابي للمعونة يظهر بعد مرور سنة على منح المعونة . ولكن لا يستمر لفترات اطول وقد يعود هذا الى مشاكل في ادارة هذه المعونات مرتبطة بالفساد وسوء تخصيص الموارد والتي تجعل من أثر هذه المعونات لا يستمر أثرها لفترة طويلة في حياة الفقراء.

3-5. تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية لنموذج (VAR):

أولا. تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition): يركز تحليل التباين على ابراز الاهمية النسبية للمتغيرات المكونة للنموذج ويفيد هذا الاختبار في معرفة مقدار التباين في التنبؤ للمتغير الذي يعزى الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه ولبقية المتغيرات الاخرى ويعتبر تحليل مكونات التباين أحد اساليب وصف السلوك الحركي لمتغيرات النموذج اذ ان تباين خطا التنبؤ لمتغير ما يعزى للصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ.

وتظهر في الملحق (5) تحليل مكونات التباين لمتغيرات الدراسة اذ نلحظ بان متغير الفقر (Y) يفسر 100% من خطأ التنبؤ في التباين الذي يعزى الى المتغير نفسه خلال الفترة الاولى بينما تقل هذه النسبة في الفترة السادسة الى ان تصل الى 30% مقابل 62% لتلك التي تعزى الى متغير المعونة الاجنبية (X) وهكذا خلال الفترات اللاحقة تزيد القدرة التفسيرية لمتغير المعونة (X) خلال الزمن وهذا يتفق مع فرضية البحث بان للمعونة أثر في الفقر.

ثانياً. دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل (Impulse Response Function): الطريقة الاخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج هي من خلال دوال الاستجابة الفورية حيث توضح تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لاحد المتغيرات (اي صدمة للمتغيرات العشوائية الهيكلية) على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج. وعندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فان المتغيرات تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة وان اي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة ثم تعود المتغيرات الى التوازن شريطة عدم حدوث اي صدمة اخرى في نفس الوقت فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب معين فان دالة الاستجابة تقيس ذلك على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى. (حمود، 2011: 183)

تقيس دالة الاستجابة الفورية الاثر المستقبلي لاستجابة المتغير لنفسه ولباقي المتغيرات المدرجة في النموذج نتيجة لصدمة عشوائية مفاجئة مقدارها انحراف معياري واحد في احد المتغيرات، ويبين الشكل (1) ان مقدر صدمة عشوائية موجبة في الفقر-ممثلا بمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك (Y)- تحدث اثر سلبي في الفقر في السنة الأولى، فيتناقص على اثرها المعونة الاجنبية ابتداءً من السنة الثانية ويستمر هذا التناقص حتى السنة العاشرة، ولعل هذه النتيجة تفيد بان الفقر في العام الحالي في لبنان لا يتأثر بمستوى الفقر خلال الفترة محل الدراسة. ويظهر الشكل (1) ان حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في المعونة الاجنبية (X) في

السنة الاولى توثر بنحو ايجابي في زيادة متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك -اي انخفاض في الفقر (Y)- ويستمر هذا الاثر الموجب الى السنة الرابعة ثم يختفى بعد ذلك وهذا يعني بان التحركات المستقبلية للمعونة الاجنبية عبر الزمن كان لها اثر ايجابي على في متوسط نصيب الفرد في لبنان خلال فترة الدراسة.

خلاصة البحث:

شهدت لبنان تقلبات وعدم استقرار سياسي وحروب انهكت الاقتصاد وادت الى انتشار الفقر وعدم المساواة بشكل كبير ودمرت البنى التحتية، وهاجرت الكثير من الكفاءات الى الخارج، وبعد توقف الحرب الاهلية تلقت الحكومة اللبنانية الكثير من المساعدات والمنح، وقد تم توجيه هذه المساعدات الى اعادة الاعمار، واسهمت في بداية الامر في اعادة اعمار البلد، وانعكس هذا ايجابا في حياة الفقراء، وهذا ما اظهره الجانب القياسي، اذ تبين بان زيادة تدفق المساعدات الاجنبية يسهم في زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك، ولكن هذا الاثر يبقى ضمن الاجل القصير، اذ لا يلبث ان يعود مستواه الاصلي مما يعني بان المساعدات تذهب بشكل كبير الى مجالات لا تسهم في التحسين المستدام بأوضاع الفقراء، وان مكافحة الفساد المالي في لبنان والاصلاح المؤسسي يعد شرطا ضروريا في تعظيم منافع المساعدات الاجنبية بالنسبة للفقراء خاصة ولاقتصاد البلد بصورة عامة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. البنك الدولي، (2015)، لبنان تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، الدراسة التشخيصية المنهجية عن لبنان، (P151430):
https://documents.worldbank.org/curated/pt/430731482934639266/pdf/97498-SCD-Arabic-Lebanon-P151430-Box396341B-PUBLIC.pdf
2. نوال محمود حمود، (2011)، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=56818

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Edmore Mahembe, Prof Nicholas M. Odhiambo & Robert Read, (2019), Foreign aid and poverty reduction: A review of international literature ,Cogent Social Sciences: https://doi.org/10.1080/23311886.2019.1625741
2. Edmore Mahembe & Nicholas M. Odhiambo, (2017)**,** on the Link Between Foreign AID and Poverty Reduction in Developing. Countries, Revista Galega de Economia Vol. 26-2 (2017). https://ideas.repec.org/a/sdo/regaec/v26y2017i2_9.html.
3. Ugwuanyi, Uche Boniface, Ezeaku, Hillary Chijindu, Imo G. Ibe, (2017), The Impact of Official Aid on Poverty Reduction: Empirical Evidence from Nigeria (1981-2014) Using The ARDL and Bound Test Approach, European Journal of Sustainable Development, (2017), **6**, 2, 111-120 ISSN 2239-5938: https://www.researchgate.net/publication/317345875_The_Impact_of_Official_Aid_on_Poverty_Reduction_Empirical_Evidence_from_Nigeria_1981_2014_Using_The_ARDL_and_Bound_Test_Approach

4. Catherine Pattillo, Jacques Polak, and Joydeep Roy, (2007), Measuring the Effect of Foreign Aid on Growth and Poverty Reduction or The Pitfalls of Interaction Variables, International Monetary Fund- WP/ 07/145: https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Measuring-the-Effect-of-Foreign-Aidon-Growth-and-Poverty-Reduction-or-the-Pitfalls-of-21033
5. The Lebanese Center for Policy Studies & Oxfam, (2018), Making AID Work in Lebanon, Joint Agency Briefing PAPER.https://www.oxfam.org/en/research/making-aid-work-lebanon
6. Ghassan Dibeh(2007) Foreign Aid and Economic Development in Postwar Lebanon, UNU World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER) , Research Paper No. 2007/37: https://www.wider.unu.edu/publication/foreign-aid-and-economic-development-ostwar-lebanon
7. Bruno Eklund(2007) Forecasting the Icelandic business cycle using vector autoregressive models, Central Bank of Iceland. Working Papers No. 36. https://www.sedlabanki.is/lisalib/getfile.aspx?itemid=5377
8. Enrico Giovannini & Jon Hall, (2011), Measuring WELL-BEING and Societal Progress, (OECD): http://www.oecd.org/site/worldforum06/36769196.pdf

ثالثاً. روابط على الانترنيت: (https://www.albankaldawli.org/).

الملحق (1)

نتائج اختبار فليبس-بيرون (Phillips-Perron Test)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	حد ثابت ومتجه زمني		النتيجة	حد ثابت ومتجه زمني		النتيجة
	T المحسوبة	T الجدولية		T المحسوبة	T الجدولية	
Y	-3.690796	-3.580623	مستقر			مستقر
X	-2.686045	-3.580623	غير مستقر	-5.916392	-3.587527	مستقر

ملاحظة: قيمة t الجدولية هي عند 5%.

الملحق (2)

تحديد فترة الابطاء المثلى لمتغيرات النموذج

درجة الابطاء (P)	AIC	SC	HQ
0	-0.168311	-0.070140	-0.142266
1	-2.386880	-2.092367*	-2.308746
2	-2.457905	-1.967050	-2.327681
3	-2.535073*	-1.847875	-2.352759*
4	-2.292991	-1.409451	-2.058588
5	-2.208140	-1.128257	-1.921647

المصدر: من اعداد الباحث.

الملحق (3)

تحليل السببية لجرنجر للعلاقة السببية بين المعونات الخارجية والفقر

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.3445	1.17760	26	Y does not Granger Cause X
0.0219	4.05632		X does not Granger Cause Y

المصدر: من اعداد الباحث.

الملحق (4)

Vector Autoregression Estimates		
Standard errors in () & t-statistics in [ ]		
X	Y	
-3.524420 (2.03436) [-1.73244]	0.874419 (0.18544) [4.71537]	Y(-1)
3.632982 (2.26583) [1.60338]	-0.097472 (0.20654) [-0.47193]	Y(-2)
-1.340758 (1.22934) [-1.09064]	-0.112866 (0.11206) [-1.00720]	Y(-3)
0.704709 (0.21020) [3.35257]	0.043654 (0.01916) [2.27836]	X(-1)
-0.027254 (0.24812) [-0.10984]	0.016152 (0.02262) [0.71416]	X(-2)
0.406461 (0.22233) [1.82819]	0.008920 (0.02027) [0.44015]	X(-3)
9.093134 (7.65661) [1.18762]	1.528785 (0.69793) [2.19046]	C
0.668352	0.897192	R-squared
0.563621	0.864726	Adj. R-squared
6.381617	27.63510	F-statistic

ملاحظة: قيمة (t) الجدولية تبلغ (1.706) عند مستوى معنوية 5%.

الملحق (5)
تحليل مكونات التباين لمتغير الفقر

X	Y	S.E.	Period
0.000000	100.0000	0.036039	1
10.90913	89.09087	0.051978	2
32.86628	67.13372	0.065602	3
51.14235	48.85765	0.077785	4
62.62034	37.37966	0.088971	5
69.12302	30.87698	0.098901	6
72.49664	27.50336	0.106834	7
74.25153	25.74847	0.112671	8
75.27187	24.72813	0.116857	9
75.93034	24.06966	0.119834	10

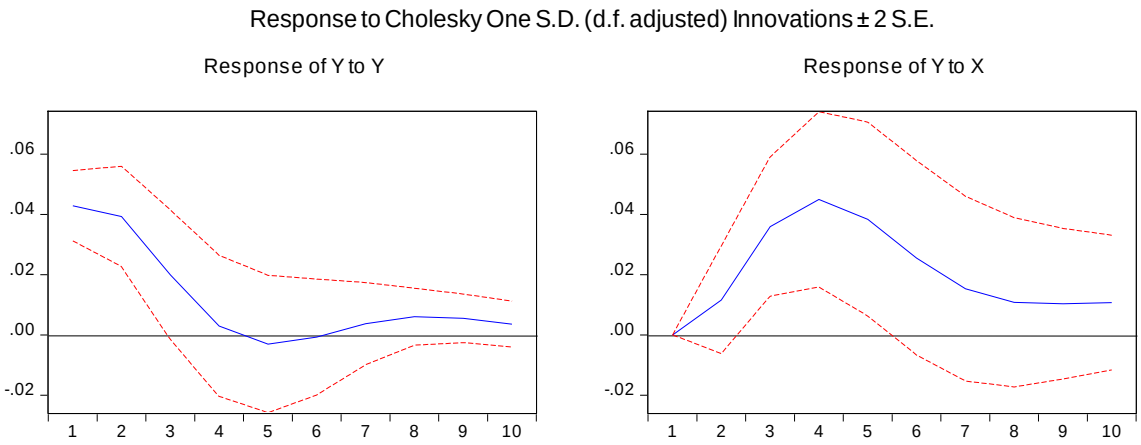

الشكل (3)

دالة الاستجابة الفورية لرد الفعل لمتغير الفقر للتغير في المعونة الاجنبية